

أمر إسناد

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

شركة عبد الشافى محمد حسن

تحية طيبة وبعد ،،،

نترى أن نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (٩٧٠/٢٠٢٢/٢٠٢٣)

المؤرخ في ١٤/١٢/٢٠٢٢ بمبلغ ٢٠ مليون جنيه (فقط وقدره عشرون مليون

جنيها لا غير) والموقع بين الهيئة والشركة بشأن قيام الشركة " اعمال رفع كفاءة

طريق قنا / الأقصر الزراعي الشرقي (القطاع الأول) من الشيخية إلى العشى بطول ٥ كم

مركز قوص محافظة قنا ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" (بالأمر المباشر)

على أن يتم التنفيذ طبقاً لشروط و مواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا

وستتولى (المنطقة الثامنة - قنا) الإشراف على التنفيذ و تجهيز و تسليم الموقع

للشركة فوراً .

وتفضوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

التوقيع ()

عميد / ابوبكر احمد حسن عساف
رئيس الادارة المركزية
الشؤون المالية والإدارية

عقد مقاولة

الموضوع : "أعمال رفع كفاءة طريق قنا / الأقصر الزراعي الشرقي (القطاع الأول) من الشيفية إلى العشي بطول ٥ كم مركز قوص محافظة قنا ضمن من المبادرة الرئيسية "حياة كريمة" (بأثر المباشر)

رقم العقد: ٩٧٠ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٢

أنه في يوم الأربعاء الموافق: ١٤ / ١٢ / ٢٠٢٢
حرر هذا العقد بين كل من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و "شركة عبد الشافي محمد حسن "

ويمثلها السيد المهندس / عبد الشافي محمد حسن

- بصفته / مدير الشركة

- وينوب عنه السيد / حاج سليمان علي جمعة

- بموجب توكيل رسمي رقم / ١٥٢٨ / ٢٠٢٢

بطاقة رقم / ٢٩١٠١٣٠٢٣١١٣١

بطاقة ضريبية / ٣٦٨-٩٦٥-٩٥٣

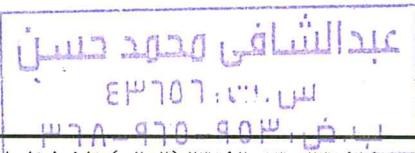
مأمورية ضرائب / قنا

سجل تجاري رقم / (٤٣٦٥٦)

ومقرها / كرم عمران - مركز قنا - قنا ،

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

حاج سليمان



التمهيد

بناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد مشروعات الطرق ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة بالأمر المباشر ، ومنها الموافقة على إسناد "أعمال رفع كفاءة طريق قنا / الأقصر الزراعي الشرقي (القطاع الأول) من الشيخة إلى العشي بطول ٥ كم مركز قوص محافظة قنا ضمن من المبادرة الرئاسية (بالأمر المباشر) إلى "شركة عبد الشافي محمد حسن " بتكلفة تقديرية ٢٠ مليون جنيه(فقط وقدره عشرون مليون جنيه لا غير) على أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمة الموحدة للطرق ولما كان المالك يرغب في إنجاز "أعمال رفع كفاءة طريق قنا / الأقصر الزراعي الشرقي (القطاع الأول) من الشيخة إلى العشي بطول ٥ كم مركز قوص محافظة قنا ضمن من المبادرة الرئاسية (بالأمر المباشر) على أن يتم الاتفاق على الأسعار للأعمال من خلال التفاوض مع الشركة بواسطة الجان المشكلة لهذا الغرض ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعماله وكذلك تنفيذ الأعمال بما فيها الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية والتعديلات التي يتطلب المالك من المقاول القيام بها وفقاً لشروط العقد ووثائقه ، وهي الأعمال التي أعلن الطرف الأول عن رغبته في تنفيذها عن طريق الإسناد بالأمر المباشر ، ولما كان المقاول قد تقدم بعرضه للقيام بتلك الأعمال وتنفيذها واتمامها وصيانتها وذلك بعد إطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته وسائر المستندات المرفقة به وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والتي يخضع لها هذا العقد ولما كان العرض المقدم من الشركة قد اقرن بقبول صاحب العمل بالإسناد بالأمر المباشر الصادر من السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٤ وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد انفقاً على ما يلى :

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وتماماً لأحكامه .

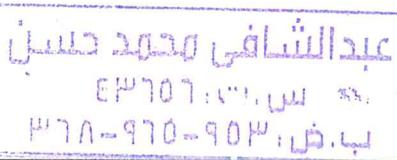
البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية أعمال رفع كفاءة طريق قنا / الأقصر الزراعي الشرقي (القطاع الأول) من الشيخة إلى العشي بطول ٥ كم مركز قوص محافظة قنا ضمن من المبادرة الرئاسية (بالأمر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها ٢٠ مليون جنيه (فقط وقدره عشرون مليون جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط ووثائق العقد وتعتبر هذه القيمة تقديرية وتم المحاسبة النهائية طبقاً للكميات المنفذة على الطبيعة بالفئات التي تحدد بمعرفة اللجنة المشكلة من قبل الهيئة للتفاوض مع الشركة على الأسعار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "شركة عبد الشافي محمد حسن " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية لجهالة شرعاً وقانوناً .

محامي



البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم MD222400002 بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مليون جنيه لغير) صادر من بنك ابو ظبي التجارى فرع قنا
 الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٩ وساري حتى ٢٠٢٣/٨/٢٨ وهو قيمة التأمين النهائى المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.
 ويتم احتياز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سرتانه بعد مضي ثلثة أيام من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأى بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائى من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصمه ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من آية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجاً إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني الذي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الأخلاص بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

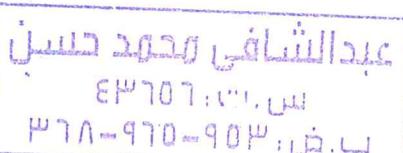
البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتنقضى الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره ف يتم التعاقد على تنفيذها بمكافحة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانيين واللوائح الحكومية والمحليه ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول باتباع كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات الازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الأضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

كامل ملحوظ



البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للترابة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنسانية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه .

البند الحادى عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسببت في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه ولا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصاريق الإدارية الازمة .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

البند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تفريذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو أحدي آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بأخلاص محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بأخلاص الموقف على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصاريق الإدارية الازمة .

البند السادس عشر

اقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل يعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولأحنته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالإضافة أو النقص بما لا يجاوز (٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة وجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص .

صادر عن

عبدالشافي محمد حبيب

لس. ٤٣٦٠٦٠٣١

ب. ف. ٩٥٣-٩٧٠-٩٦٨



العدد العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدmgات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .
ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .

العدد الحادى والعشرون

يلزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة تبدأ من تاريخ التسليم الابتدائي حتى تاريخ الاستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم العلاقات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عنبقاء الأعمال سليمة أثناء مدة العقد ، ما لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل ذلك فللطرف الأول أن يجرية على عيб يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا أدى ذلك إلى نفقة الطرف الثاني ، تحت مسؤوليته .

1

١- تختص محكمة القضاء الإداري من جراء تفسير أو تنفيذ هذا الـ

مات التي قد تنشأ

يقر كل من طرفي العقد بما
عليه، ما جاء ببنود هذا الـ

على أسعار المواد (البيتومين -
، البنود وفقا لما جاء بالمادة رقم
١٨٢) الصادر بالقانون رقم
٩٧) من اللائحة التنفيذية
بالمادة (٦٩٢) الصادرة بقرار وزير المالية رقم

٤٧) من قانون تنظيم
لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعریفات
لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمه
لسنة ٢٠١٩ م

العدد الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول
بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللزوم .

الطرف الثاني

شركة عبد الشافى محمد حسن

التوقيع (مکان لکھنے کی)

السيد / حاج سليمان على جمعة

بموجب توکیل رسمي

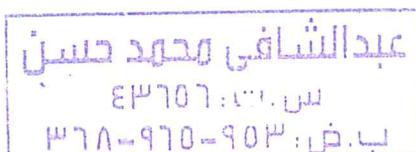
الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

(التوقيع)

لواز مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري



الجملة	الفئة			بيان الأعمال	الكمية	رقم البند
	قرش جنيه	قرش جنيه	قرش جنيه			
١٢٠٠٠	٦٦	٥	٥	بالمتر المسطح أعمال كشط وإزالة المسطحات المنهارة والزلافة والمتوجة والشروع بالرصف الحالى بإستخدام ماكينة كشط الأسفالت الأوتوماتيكية بسمك ٥ سم طبقاً للشروط والمواصفات ولفئة شاملة العمل بالويرات والحساسات مع نقل ناتج الكشط لمسافة حتى ٠١ كم والتسوية والنظافة وكل ما يلزم لنهاى العمل. (فقط مائة وثمانية الف متر مسطح لا غير)	٢١٠٨٠٠	١
٣٠٠٠٠	٧٦	٥	٥	بالمتر المكعب اعمال ترميم بالمخلوط الاسفلتي على الساخن درج ٥٣ في اماكن استعمال المناسيب وفي الاماكن التي يحددها المهندس المشرف باستخدام سن الاحجار صلبة ناتج تكسير الكسارات جيدة الالتصاق بالاسفلت والبیتومین الصلب والبند بجميع مشتملاته طبقاً لاصول الصناعة ومواصفات الهيئة العامة للطرق والکباري وتعليمات المهندس المشرف. (فقط عشرون متر مكعب لا غير)	٣١٤٠	٢
٣٠٠٠٠	٣٣	٣	٣	بالمتر المكعب اعمال توريد وفرش طبقة أساس من الاحجار الصلبة المتدرجة ناتج تكسير الكسارات والمطابقة للمواصفات والتدرج الوارد بالإشتراطات العامة والخاصة بالمشروع لا نقل نسبة تحمل كاليفورنيا عن ٨٠% ولا يزيد نسبة الفاقد بجهاز لوس أنجلوس عن ٤٠% وألا يزيد الإمتصاص عن ١٠% وفردها على طبقتين بإستخدام آلات التسوية الحديثة على أن لا يزيد سماكة الطبقة بعد تمام الدملك عن ٢٠سم ورشها بالمياه الأصولية للوصول إلى نسبة الرطوبة المطلوبة والدملك الجيد بالهراسات للوصول إلى أقصى كثافة جافة قصوى (لا نقل عن ٩٥%) من الكثافة المعملية ولفئة تشمل إجراء التجارب المعملية والحقليه ويتم التنفيذ طبقاً لأصول الصناعة والرسومات التفصيلية المعتمدة والبند بجميع مشتملاته طبقاً لمواصفات الهيئة العامة للطرق والکباري وتعليمات المهندس المشرف . - مسافة النقل ٢٠ كم (فقط الفان وسبعيناً وعشرون متر مكعب لا غير)	٣٢٧٢٠	٣
٣٠٠٠٠	٧٨	٧٨	٧٨	علاوة نقل طبقة اساس لمتوسط مسافة النقل عن ٦٠ كم	٣٢٧٢٠	

W. R. W. & J. H. W.

٢٣ - علويون تلقى مساعدة وتأدية المأموريات والمهام في

